


الأمم المتحدة
الأمين العام

رسالة بمناسبة اليوم الدولي للمهاجرين

18 كانون الأول/ديسمبر 2010

لا يزال الاقتصاد العالمي هشاً، ولا تزال آثار الأزمات المتعددة محسوسة، وبالذات بين المهاجرين الدوليين المنتشرين في العالم بأعداد لا تقل في مجموعها عن 214 مليون مهاجر.

وليس من المرجح أن تعود الهجرة بالفائدة على الجميع إلا عندما يظل لها الأمان وتجري من خلال القنوات العادية. إلا أن فرص الهجرة النظامية قد تضاءلت. فارتفاع معدلات البطالة أطلق العنان للتمييز. وغدونا نشهد نزوحاً متزايداً نحو سياسات الاستقطاب. ويلزم التذكير، ولا سيما في هذه الأوقات العصيبة، بالدور الأساسي الذي يؤديه المهاجرون في تدعيم الاقتصاد العالمي.

فالمهاجرون يسهمون في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؛ وهم يثرون المجتمعات بما يجلبونه من تنوع ثقافي وتبادل المعارف والتكنولوجيا؛ كما أن لهم تأثيرهم في تحسين التوازن الديموغرافي بين فئات السكان المسنين.

ولئن كانت الهجرة بالنسبة للكثيرين تجربة إيجابية ذاخرة بالإمكانيات، فلقد عانى فيها الكثيرون غيرهم من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية، ومن الاستغلال، ومن كراهية الأجانب.

ويتجلى بوضوح أن هناك الكثير مما يتعين عمله لصون حقوق المهاجرين. لذا، اعتمد الفريق العالمي المعني بالهجرة - الذي يتألف من 14 وكالة من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والبنك الدولي - بياناً مشتركاً في أيلول/سبتمبر شدد فيه على ضرورة حماية الحقوق الإنسانية لجميع المهاجرين، ولا سيما عشرات الملايين منهم ممن هم في أوضاع غير قانونية. فهؤلاء المهاجرين يكونون على الأرجح أكثر عرضة لحرمانهم من

أشكال الحماية الأساسية في ميدان العمل، ومن ضمانات المحاكمة العادلة، والأمن الشخصي، والرعاية الصحية.

كما يكونون عرضة للمعاناة من الاحتجاز المطول أو سوء المعاملة، بل وفي بعض الحالات، للاغتصاب أو الاسترقاق، أو حتى القتل. وإني أؤيد الدعوة التي وجهها الفريق العالمي المعني بالهجرة لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، على النحو الذي يكفله القانون الدولي.

وإني أحث الدول الكثيرة جدا التي لم تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على التصديق عليها. كما أدعو الأطراف في الاتفاقية إلى تكثيف جهودها للمساعدة في إعمال الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. فالوضع غير القانوني للكثيرين من المهاجرين الدوليين يجب ألا يجرمهم من إنسانيتهم أو من حقوقهم. ودعونا نؤكد من جديد معا على مبدأ أساسي من مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق".
